انباء سورية

غارات روسية على إدلب تطول مستشفى ونقاطاً طبية.. وحملة عسكرية عنيفة على الحولة لليوم الرابع

قصف إسرائيلي لمطار دمشق وموسكو تدعو لاحترام السيادة السورية

الدخان المتصاعد نتيجة غارات روسية على النقطة الطبية في بلدة معرزيتا بريف ادلب أمس (رويترز)

عواصم ـ وكالات: افاق سكان دمشق فجر أمس على أصوات انفجارات ضخمة سببها قصف إسرائيلي على قواعد عسكرية تابعة للنظام وإيران في مطار دمشق الدولي، على ما ذكرت مصادر متطابقة من النظام والمعارضة اضافة الى مصادر إسرائيلية.

القصف الذي لقي إدانة روسية، اعترف به وزير الاستخبارات الإسرائيلي إسرائيل كاتس، وقال ان هدفه هو «منع نقل أسلحة إلى حزب الله في لبنان.

ورغم أن إسرائيل تلتزم الصمت عادة، لكن كاتس قال «الواقعة التي حدثت في سورية تتماشى تماما مع سياسة إسرائيل بالتحرك لمنع إيران من تهريب الأسلحة المتطورة لحزب الله عبر سورية».

من ناحيته، انتقد الكرملين الضربات الإسرائيلية التي جاءت بعد يوم واحد من اعلانه أن منظومة الدفاع الروسية باتت تحمي كل الاجواء السورية، داعيا «كل الدول» الى «ضبط النفس» محذرا من «تصاعد التوتر». وقال الناطق باسم الكرملين ديمتري بيسكوف للصحافيين «نعتبر انه على كل الدول ممارسة ضبط النفس لتجنب تصاعد التوتر في منطقة مضطربة أساسا وندعو الى احترام سيادة سورية».

وكانت «رويترز» نقلت عن مصادر من المعارضة السورية المسلحة ومصادر استخباراتية إقليمية، ان إسرائيل قصفت مستودعا للأسلحة يديره حزب الله اللبناني قرب مطار دمشق حيث تنقل طائرات تجارية وطائرات شحن عسكرية السلاح بانتظام من طهران.

وأظهر فيديو نشر مواقع تابعة للمعارضة على مواقع التواصل الاجتماعي، أن الضربات الجوية الإسرائيلية التي وقعت قبل الفجر أدت لنشوب حريق بالمطار الواقع شرقي دمشق مما يشير إلى إصابة مصادر وقود أو أسلحة تحتوي على متفجرات.

ومن جهته، اتهم التلفزيون السوري إسرائيل بقصف موقع عسكري جنوب غربي المطار بالصواريخ، لكنه لم يذكر إصابة أي أسلحة أو مخازن وقود.

وبعد ساعات على وقوع الانفجارات، نقل عن مصدر عسكري سوري «تعرض أحد المواقع العسكرية جنوب غرب مطار دمشق الدولي إلى عدوان إسرائيلي بعدة صواريخ أطلقت من داخل الأراضي المحتلة، ما أدى إلى حدوث انفجارات في المكان نتج عنها بعض الخسائر المادية». ونقل مصدران كبيران في المعارضة السورية في منطقة دمشق عن مراقبين على المشارف الشرقية للعاصمة قولهم إن خمس ضربات أصابت مستودعا للذخيرة تستخدمه فصائل مسلحة تدعمها إيران.

وقال ديبلوماسي غربي إن الضربات الجوية بعثت برسالة سياسية قوية لإيران مفادها أنها لن تستطيع بعد الآن استخدام المجال الجوي لسورية والعراق في إعادة إمداد وكلائها في سورية.

في المقابل، تعرضت مدن وبلدات ريف محافظة إدلب أمس لأكبر حملة تصعيد جوية من قبل الطيران الحربي الروسي والسوري بدأت منذ ساعات الفجر الأولى استهدفت عدة مشاف ونقاط طبية ومناطق مدنية، وخلفت أكثر من 18 قتيلا وعشرات الجرحى، إضافة لدمار في المشافي والمواقع المستهدفة بشكل كبير، بحسب تقرير لشبكة «شام» الاخبارية.

وأول الاهداف كان مستشفى الجامعة السورية بريف معرة النعمان الشرقي التي استهدفتها عدة غارات، أصابت مبنى المشفى بشكل مباشر، ما أدى لمقتل 3 مرضى كانوا في قسم الإنعاش وجرح عدد من المراجعين وعدد من الكادر الطبي، إضافة لدمار كبير حل بالمشفى، تلا ذلك استهداف جنازة لتشييع القتلى في بلدة معرشورين القريبة، خلفت أربعة قتلى اضافيين وعشرات الجرحى بينهم أطفال ونساء.

كما تعرضت نقطة طبية تابعة لمنظمة شام بالقرب من بلدة معرزيتا بريف إدلب الجنوبي لقصف جوي مباشر، خلف حرائق في النقطة الطبية، قبل استهدافها من جديد بعد وصول فرق الإسعاف والدفاع المدني، وخلف أربعة قتلى من طواقم الإسعاف، واحتراق عدة سيارات إسعاف وسيارات للدفاع المدني السوري.

وفي الحولة بريف حمص الشمالي، تعرضت مدينة الحولة لليوم الرابع أمس، لقصف مدفعي وصاروخي عنيف تخللته نحو 60 غارة جوية بالصواريخ الفراغية والمظلية مما أسفر عن 8 قتلى وثلاثين جريحا بينهم أطفال ونساء.

على صعيد آخر، اعتبرت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا أن تركيز الغرب على فكرة الاطاحة برئيس النظام السوري بشار الاسد يقود تسوية الأزمة إلى مأزق. وقالت زاخاروفا في تصريحات نقلتها وسائل الاعلام الروسية، ان جوهر التفكير الغربي لا يتعدى مقولة «على الأسد أن يرحل، «... هذا ما يركز عليه العالم الغربي ويحتمل ألا تكون لديهم أي رغبة في إدارة الوضع في المسار السياسي»، مؤكدة أن «هذا ليس طريق الخروج (من الأزمة).. هذا طريق مسدود».

زاخاروفا: إصرار الغرب على رحيل الأسد يؤدي إلى طريق مسدود

لندن: مستعدون لمشاركة واشنطن في ضرب النظام

لندن ـ كونا: قال وزير الخارجية البريطاني بوريس جونسون أمس ان حكومة بلاده بإمكانها المشاركة في عمل عسكري مع الولايات المتحدة في سورية من دون الحصول على إذن من نواب البرلمان. وأكد جونسون في تصريح لهيئة الاذاعة البريطانية (بي.بي.سي) انه «سيكون من الصعب جدا على حكومة رئيسة الوزراء تيريزا ماي رفض طلب الرئيس الأميركي دونالد ترامب بشن عمل عسكري مشترك ضد النظام السوري ردا على استخدامه أسلحة كيماوية مجددا».

وأضاف ان «رئيسة الوزراء تؤيد هذه الرؤية بالنظر الى العلاقات الخاصة التي تربط لندن وواشنطن».

وأوضح ان «بريطانيا بإمكانها تقديم الدعم العسكري للولايات المتحدة من أوجه عدة أحدها عبر إحدى الغواصات المتمركزة في البحر المتوسط والمزودة بصواريخ كروز».

ورأى ان «رئيس النظام السوري بشار الأسد فتح على شعبه «أبواب القتل» بأسلحة تم حظرها قبل نحو مائة عام وان النظام السوري هو المسؤول الأول عن استخدام الأسلحة الكيماوية ضد شعبه آخرها في بلدة خان شيخون».

دمشق: باريس تفبرك ادلة حول «خان شيخون»

دمشق ـ أ.ف.پ: اتهمت وزارة الخارجية السورية فرنسا بـ«التضليل» ونشر «الادعاءات المفبركة» إزاء «الهجوم الكيميائي» في بلدة خان شيخون غداة تقرير للاستخبارات الفرنسية حمل النظام مسؤوليته.

وقالت وزارة الخارجية في بيان نشرته وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) إنها «تدين حملة التضليل والكذب المسعورة والادعاءات المفبركة التي ساقها وزير الخارجية الفرنسي إزاء جريمة خان شيخون». وأضافت ان «الحكومة الفرنسية لا تملك الأهلية والاختصاص القانوني لتقرير ما حصل في خان شيخون واستخلاص النتائج»، مؤكدة ان «ما ساقته من أكاذيب وادعاءات يمثل اعتداء صارخا وانتهاكا فاضحا لصلاحيات المنظمات الدولية المختصة بهذا الشأن».

وجاء ذلك ردا على تقرير لأجهزة الاستخبارات الفرنسية أكد ان فحص العينات المأخوذة من موقع الهجوم الذي اوقع نحو 90 قتيلا ثلثهم أطفال، تم باستخدام مادة غازات مطابقة لتلك التي ينتجها النظام في معهد البحوث العلمية. كما أوضح مصدر ديبلوماسي أن فرنسا أخذت قذيفة لم تنفجر بعد الهجوم وقامت بتحليل

برلين تعتقل ضابطاً ألمانياً ادعى أنه لاجئ سوري وخطط لتنفيذ هجوم

برلين ـ وكالات: أعلنت النيابة الألمانية أمس اعتقال ضابط ألماني تظاهر بأنه لاجئ سوري ويشتبه أنه كان يخطط لشن هجوم مسلح لدوافع عنصرية. وقالت النيابة ان خلفية الضابط الذي يحمل رتبة ملازم الذي لم تكشف عن هويته والبالغ من العمر 28 عاما «تدل على أنه يكره الأجانب»، فيما ذكرت صحيفة «داي فيلت» اليومية أنه ربما كان ينوي إلصاق التهمة في الهجوم الذي كان يخطط له، بالأجانب.

واعتقلت الشرطة الضابط الذي يعمل في العادة في قاعدة عسكرية فرنسية ـ ألمانية قرب ستراسبورغ، في مدينة هامبورغ جنوب ألمانيا أمس الأول.

وفي اليوم ذاته اعتقلت الشرطة طالبا ألمانيا (24 عاما) يشتبه في أنه تآمر مع الجندي لحيازة قنابل مضيئة ومعدات أخرى تنتهك قوانين الأسلحة والمتفجرات. واعتقلت الشرطة النمساوية الجندي مؤقتا في الثالث من فبراير في مطار ڤيينا عندما حاول استعادة مسدس معبأ وغير مرخص خبأه قبل أيام في مرحاض في المطار.

وأثار ذلك تحقيقا كشف عن مفاجأة أكبر وهي أن المشتبه به حصل على هوية مزيفة كلاجئ سوري في ديسمبر 2015.

وسجل نفسه في ملجأ للاجئين في ولاية هيسه وسط ألمانيا وبعد ذلك تقدم بطلب لجوء سياسي في ولاية بافاريا، بحسب بيان النيابة.

وذكرت صحيفة «داي فيلت» انه تم قبول طلبه رغم أنه لا يتحدث العربية.

انباء لبنانية

توجه رئاسي لحل مجلس النواب.. إلا في حال توافق "المستقبل" و"التيار" على قانون انتخاب

مصادر لـ «الأنباء»: مواقف الحريري جزء من تفاهمه مع عون

بيروت ـ عمر حبنجر

تحول السجال حول قانون الانتخاب الى قناع يغطي شرعنة السيطرة على الدولة من اطراف، نجحت في تعطيل الاستحقاقات عبر التحركات الميدانية، او الشعارات المطلبية، او العرقلات الدستورية، فقد تم تعطيل الاستحقاق الرئاسي لسنتين ونصف السنة، والآن مجلس النواب في اجازة شهر إلزامية، ومعه مجلس الوزراء الذي يشترط رئيس الجمهورية لانعقاده اولوية قانون الانتخابات على جدول اعمال اي جلسة، وهذا القانون اشبه بـ «غصن الزعرور» بين كل عقدة وعقدة.. عقدة.

وتقول القناة البرتقالية الناطقة باسم العهد ان بعبدا تجزم بأن الافق الوحيد المتاح هو اقرار قانون يتسم بالميثاقية وصحة التمثيل الفعال، ومن ثم الذهاب الى انتخابات تعيد تكوين السلطة وبناء الدولة.

واضافت: لكن الجديد الذي كشفته بعبدا امس ان الرئيس عون قد لا ينتظر حتى موعد الجلسة النيابية في 15 مايو المقبل، وقد يبادر قبل هذا التاريخ مستخدما صلاحياته الاخرى والكثيرة، والكفيلة بضمان وفائه لقسمه بالخطاب على الدستور والقوانين.

والاشارة هنا الى المادتين 65 و77 من الدستور اللبناني اللتين تسمحان لرئيس الجمهورية بالطلب الى الحكومة حل مجلس النواب في حالات محددة، كامتناعه عن الاجتماع طوال عقد عادي او عقدين استثنائيين او رده الموازنة العامة لتعطيل عمل الحكومة او بإصراره على اعادة النظر ببعض مواد الدستور على الرغم من رفض الحكومة، علما ان مثل هذه الظروف ليست متوافرة الآن.

غير ان معطيات اخرى تقول لقناة «او.تي.ڤي» انها تشير الى ان الرئيس لن يكون محتاجا لذلك بعدما ظهر اكثر من مؤشر حلحلة، لكن في الغرف المقفلة، منها توافق جمع تيار المستقبل وحزب الله والتيار الحر والقوات اللبنانية وقوى اخرى حول صيغة انتخابية، وتم نقل المشهد الى الفريقين المتبقيين: امل والحزب التقدمي الاشتراكي، واذ جاء الرد بإقفال الطرق المؤدية الى العاصمة بالشاحنات المحتجة على إقفال المرامل والكسارات غير المرخصة.

وابلغ تعقيدات المشهد خروج رئيس الحكومة سعد الحريري من صف التحالف الدائم مع وليد جنبلاط وانضمامه الى المنادين بقانون الانتخابات التأهيلي الذي يسوّق له الوزير جبران باسيل، مبلغا جنبلاط بأن مشروعه الانتخابي القائم على المختلط بين النسبي والاكثري لا حظوظ له بالصيرورة.

واذا قرن الرئيس الحريري قوله بالفعل في جلسة 15 مايو المقبل التشريعية، فإن الجلسة ستفقد نصاب الثلثين بغياب نواب تيار المستقبل حتى في حال مشاركة كتلة المستقبل فإنها لن تصوت على التمديد مما يعني سقوط المشروع.

وذكرت صحيفة «الاخبار» ان الرئيس ميشال عون وضع قيادة التيار الوطني الحر في صورة موقفه قبل يومين من اصداره، حيث تخلى عن «اللا» لقانون الستين الانتخابي، من منطلق انه يستشعر خطر التمديد وعدم وجود رغبة في الاتفاق على قانون جديد.

بعدها، أعلن الوزير جبران باسيل انه غير متمسك بأي صيغة انتخابية، ثم موقف الرئيس الحريري الرافض للمشاركة في جلسة التمديد المقررة في 15 مايو المقبل، كل ذلك يقود الى قانون الستين.

من جهته، جدد الرئيس نبيه بري، الذي التقى الرئيس سعد الحريري، موقفه الرافض للتمديد، واعتبر ايضا ان المطلوب حماية البلد والمؤسسات الدستورية من السقوط، وان جلسة 15 مايو المقبل هي لتفادي الفراغ القاتل، ونقل نواب عن بري بعد لقاء الاربعاء الاسبوعي انه ليس مع قانون التأهيل.

اما الرئيس الحريري وبعد لقائه بري فقال: لا احد يريد الفراغ او التمديد، وطمأن الى ان التمديد في حال حصوله سيكون تقنيا من اجل القانون الجديد.

واضاف: انا احاول اليوم تقريب وجهات النظر كي نصل الى 15 مايو بحل، والآن وصلنا الى مرحلة القانون الذي ليس هو ما نريده، بل الذي نستطيع تمريره، بموافقة الجميع.

الحريري ابلغ بري بأنه لن يشارك في جلسة التمديد للمجلس احتراما لموقف الفريق المسيحي، لكنه طمأن بري الى استعداده للخروج من المشروع التأهيلي والسير بالنسبية المرفقة بإنشاء مجلس للشيوخ، مضيفا انه لم يكن ليوافق لا على النسبي ولا على التأهيلي لكننا وجدنا بعد الغربلة انه يناسبنا.

وفي المقابل، حث الرئيس نبيه بري رئيس الحكومة على مراجعة موقفه قبل 15 مايو المقبل لأن عدم الوصول الى قانون يضع المجلس امام حتمية التمديد.

مصادر متابعة لفتت لـ «الأنباء» الى ان التفاهم القائم بين تيار المستقبل والتيار الوطني الحر يتضمن بندا غير معلن يلزم تيار المستقبل بأي قانون انتخابات جديد يعتمد كبديل لقانون الستين او الفراغ.

رئيس مجلس النواب نبيه بري مستقبلا رئيس الحكومة سعد الحريري ومدير مكتبه نادر الحريري في عين التينة (محمود الطويل)

بري: أنا لست مع قانون "التأهيل" وجلسة 15 مايو لتفادي الفراغ

وزير الدفاع: ملتزم بخط حزب الله

بيروت ـ أحمد منصور

حدد وزير الدفاع يعقوب الصراف موقعه السياسي بالقول: انا لست وديعة احد، لكنني ملتزم بخط حزب الله. وفي حديث لقناة «ام.تي.ڤي»، قال عن قانون الانتخابات ان القانون الذي لا ينتخب الرئيس سليم الحص نائبا قانون خاطئ، واعتبر قانون الستين قانونا مقنعا. وقال الصراف: انني قريب من المقاومة، وافتخر، ولدينا صداقة قديمة مع رئيس تيار المردة سليمان فرنجية وصداقة جديدة مع رئيس الحكومة سعد الحريري، وبرأيي الحكم تحت مظلة الرئيس ميشال عون ومع الحريري غير تماما عن الحكم ايام 2006، مشددا على انه ملتزم بخطي الممانع المقاومة، ولن يأتي اي خلاف بين عون والامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، والجميل ان الثقة بين السيد والرئيس تتخطى كل الصعاب ولن يختلفا ابدا. واوضح ان القاسمين المشتركين بيني وبين قائد الجيش هما لبنان والجيش، افتخر بأنني كنت مع خط الرئيس الاسبق اميل لحود.

تحليل اخباري

السيناريو السياسي «المأزوم» في شهر «القرارات»

أزمة قانون الانتخابات نالت من الاستقرار العام: الاستقرار السياسي لم يعد قائما.. المجلس النيابي مغلق ولو مؤقتا.. الحكومة متوقفة عن العمل ولو الى حين... الأمن الاجتماعي مفقود على إيقاع تظاهرات واعتصامات مشروعة في مطلبيتها مشبوهة في توقيتها... الاستقرار الأمني يدخل في دائرة الخطر إذا انتقلت الأزمة الى الشارع... هذه الأزمة السياسية أخطر ما فيها أنها تتحرك في ظل وضع لبناني هش ومحاصر من أربع جهات: الحدود الشرقية، المخيمات الفلسطينية، أزمة النزوح، والحدود الجنوبية التي أضيفت حديثا الى لائحة الأخطار والتهديدات مع تصاعد التوتر بين حزب الله وإسرائيل، وبروز خطر الحرب للمرة الأولى منذ ست سنوات، أي منذ تفجر الأزمة السورية.

هذا الوضع المشحون بعناصر التوتر بدأ يؤذي العهد الجديد وزخم الانطلاقة ويلقي بظلاله وثقله على مجمل الحركة الاقتصادية والتجارية والسياحية... وأما الخروج من هذا الوضع، فقد بات الممر الإلزامي له هو حل أزمة الانتخابات النيابية لتلافي «مشكلة كبيرة» في 15 مايو وبعده، إذا استمر العجز في إنتاج قانون جديد وصار الخيار بين تمديد مرفوض وفراغ قاتل.

في حمأة الضائقة السياسية والمناورات التي ضاق هامشها، وحال المعمعة والفوضى والارتباك عند الجميع، وتضارب المعلومات والتوقعات... فإن السيناريو السياسي المرتقب في خلال شهر مايو الحاسم يمكن تلخيصه على الشكل التالي:

1 ـ ستبذل جهود مكثفة للتوصل الى قانون جديد للانتخابات وتحت سقف منخفض للتوقعات المتفائلة بإمكان تحقيق ذلك في الفترة المتبقية، وفي ظل مؤشرات تفيد بألا حظوظ لأي من الصيغ المتداولة خارج النسبية (المختلط والتأهيلي)، وأن الاختراق الوحيد الذي يمكن أن يحصل هو الاتفاق على مبدأ النسبية الكاملة وحصر البحث في عدد الدوائر. وهذا الاتفاق الذي صار عليه توافق أولي بين الثنائي الشيعي والحريري وعلى أساس 6 دوائر، بات يتوقف على موقف الرئيس ميشال عون و«الثنائي المسيحي».

2 ـ سنصل الى 15 مايو من دون اتفاق على قانون جديد، بعدما تكون كل الجهود استنفدت ويكون الرئيس سعد الحريري أظهر جدية وسعيا في اتجاه القانون الجديد، وأنه فعل أقصى ما في استطاعته وأظهر أفضل ما لديه من مرونة. وهذا يعفيه من مسؤولية القانون الجديد ويبرر تحوله الى القبول بالتمديد مرغما بعدما يكون الخيار صار محصورا بين التمديد والفراغ.

3 ـ تعقد جلسة التمديد بنصاب نيابي متوافر قانونيا وكاف للتصويت على قانون التمديد وإقراره... وتبقى إشكالية «النصاب الميثاقي».

4 ـ يرد الرئيس ميشال عون هذا القانون المعجل المكرر في غضون خمسة أيام ليعاد بحثه والتصويت عليه بأكثرية النصف زائد واحد.

5 ـ يجري الطعن بقانون التمديد أمام المجلس الدستوري من قبل الرئيس أو تكتل التغيير والإصلاح... وهذه المرة يلتئم المجلس الدستوري ولا تفعل تدخلات المرجعيات السياسية فعلها في تعطيله، فيصدر قراره الذي يتضمن بندين:

- اعتبار قانون التمديد غير دستوري و«ملغى».
- الدعوة الى إجراء انتخابات في غضون ثلاثة أشهر على أساس القانون النافذ (أي قانون «الستين»).

معنى ذلك أن أزمة القانون دارت دورة كاملة حول نفسها لتعود الى نقطة «قانون الستين»... وأن هذا «المخرج التسوية» يريح الجميع وأقرب الى صيغة لا غالب ولا مغلوب... وأن «اللا» الوحيدة الثابتة كانت «لا للفراغ».